حوليات آداب عين شمس المجلد 53 (عدد يوليو – سبتمبر 2025)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

التأثير البريطاني في اختيار حاكم إمارة الكويت (1915–1921م)

فيصل محمد نهار العدواني*

باحث في تاريخ الكويت الحديث والمعاصر – وزارة التربية والتعليم
Faisalmohammad91@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/05/07
تاريخ قبول البحث: 2025/08/07
تاريخ النشر: 2025/09/30

يتناول هذا البحث مرحلة دقيقة من تاريخ الكويت، امتدت من وفاة الشيخ مبارك الصباح عام 1915م حتى وفاة الشيخ سالم المبارك عام 1921م، مسلطًا الضوء على التداخل الحاد بين الشأن الداخلي الكويتي والمواقف البريطانية، وتأثير ذلك على آلية انتقال الحكم داخل أسرة آل الصباح. فقد شكّل رحيل الشيخ مبارك، الذي رسّخ هيبة الكويت السياسية إقليميًا، بداية مرحلة من التوتر والترقب، خاصة مع تباين توجهات أبنائه، وتحديدًا بين الشيخين جابر وسالم.

سعى البريطانيون، المنخرطون في الحرب العالمية الأولى آنذاك، إلى ضمان استقرار الكويت ضمن محيطهم الحيوي في الخليج العربي، وتدخلوا بشكل مباشر وغير مباشر لترسيخ حاكم يتماشى مع مصالحهم. وقد لعبت الوثائق البريطانية دورًا محوريًا في كشف كواليس هذا التدخل، بدءًا من دعم الشيخ جابر، ثم مراقبة موقف الشيخ سالم، وصولًا إلى ترجيح كفة الشيخ أحمد الجابر لاحقًا. كما تناول البحث تحولات الموقف الشعبي، خاصة من قبل التجار، تجاه السياسات الداخلية والخارجية لحكام تلك المرحلة، وتأثير الأزمات مثل الحصار البريطاني والنزاعات مع عبدالعزيز آل سعود.

يسلط البحث الضوء على بدايات تشكل نمط أكثر تنظيمًا في تداول الحكم، مدفوعًا بالتجربة المحلية وتدخلات القوى الخارجية، ويؤكد أن هذه الفترة كانت مفصلية في ترسيخ شكل جديد للحكم في الكويت، يجمع بين البنية التقليدية والتأثيرات الاستعمارية البريطانية.

كلمات مفتاحية: الكويت – سالمالمبارك– جابر المبارك– بريطانيا – حكم.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2025.

مقدمة: –

شهدت الكويت خلال النصف الأول من القرن العشرين تحولات سياسية دقيقة، جاءت في سياق إقليمي ودولي مضطرب، تزامن مع انهيار الدولة العثمانية، وتصاعد النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي. وتُعد وفاة الشيخ مبارك الصباح في عام 1915م نقطة فاصلة في التاريخ السياسي للكويت، إذ فتحت الباب أمام أزمة خلافة ذات أبعاد محلية وإقليمية ودولية، وألقت بظلالها على استقرار الإمارة ومسار تطورها السياسي لعقود تالية.

كان الشيخ مبارك الصباح الملقب"بمبارك الكبير" أحد أبرز من حكم الكويت، إذ نجح في ترسيخ استقلاليتها النسبية من خلال توقيع الاتفاقية البريطانية عام 1899م، كما عزز من مكانة الإمارة السياسية والعسكرية في منطقة الخليج. إلا أن وفاته فجّرت تساؤلات حقيقية حول آلية انتقال السلطة، في ظل غياب نظام واضح للخلافة، وتعدد المرشحين داخل الأسرة الحاكمة، ووجود مصالح بريطانية عميقة مرتبطة بمن يتولى الحكم.

يتناول هذا البحث تلك المرحلة المفصلية، الممتدة من عام 1915م حتى 1921م، مركزًا على التفاعلات التي رافقت انتقال الحكم من الشيخ مبارك إلى ابنه الشيخ جابر، ثم إلى الشيخ سالم، وانتهاءً بتولّي الشيخ أحمد الجابر مقاليد السلطة. كما يُبرز البحث الدور الحاسم الذي لعبته بريطانيا في ترجيح كفة أحد المرشحين على حساب الآخر، وفقًا لما تمليه مصالحها الاستراتيجية في الخليج، خاصة في ظل الحرب العالمية الأولى وتداعياتها.

ومن خلال الاعتماد على الوثائق البريطانية والتقارير الدبلوماسية التي كُتبت خلال تلك الفترة، إلى جانب الاستناد إلى الروايات المحلية والمصادر التاريخية الكويتية، يقدّم البحث قراءة معمقة لأزمة الخلافة بوصفها ظاهرة متعددة الأبعاد: فهي ليست مجرد صراع على الحكم بين أفراد الأسرة الحاكمة، بل هي انعكاس لصراع بين القوى المحلية الناشئة، من تجار وأعيان، وبين القوى التقليدية، كما أنها تجسيد لتأثير العامل الخارجي في رسم ملامح السلطة ومؤسساتها في المنطقة.

منهجية الدراسة: –

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الإطار الأنسب لفهم طبيعة الأحداث السياسية التي أعقبت وفاة الشيخ مبارك الصباح، وتحليل التفاعلات المحلية والإقليمية والدولية التي شكلت ملامح نظام الحكم في الكويت بين عامي 1915 و1921م. ويقوم هذا المنهج على استقراء الوقائع التاريخية وتفسيرها في سياقها الزمني والسياسي، من خلال الربط بين المعطيات المتوافرة وتحليل أنماط السلوك السياسي للأطراف الفاعلة، سواء داخل الأسرة الحاكمة، أو بين القوى التجارية المؤثرة، أو فيما يتعلق بالموقف البريطاني الرسمي.

ونظرًا لشُح المعلومات في المصادر المحلية بشأن تفاصيل أزمة الخلافة وتعقيداتها، فإن الدراسة اعتمدت بشكل رئيسي على الوثائق البريطانية المحفوظة في الأرشيفات الرسمية، مثل تقارير الوكلاء والمقيمين السياسيين في الكويت والخليج، ومراسلات وزارة الخارجية البريطانية، التي تقدم صورة دقيقة وثرية للأحداث، من وجهة نظر القوة الحامية آنذاك. وتُعد هذه الوثائق مصدراً لا غنى عنه لفهم الكواليس السياسية والخلافات الداخلية التي رافقت انتقال السلطة، خاصة أن البريطانيين لعبوا دوراً محوريًا في التأثير على مسار الأحداث.

كما تستفيد الدراسة من بعض الكتابات التاريخية الكويتية المحدودة التي تناولت هذه الفترة، لا سيما أعمال المؤرخين الأوائل مثل عبدالعزيز الرشيد، ولكنها تخضع هذه الروايات لمقاربة نقدية، مقارنة بالمصادر الأجنبية، للكشف عن التباينات في السرد التاريخي، وتحليل دوافع السكوت أو الإغفال لبعض الجوانب الحساسة.

ومن خلال هذه المنهجية، يسعى البحث إلى تقديم قراءة شاملة ومتعمقة لتاريخ الأزمة السياسية في الكويت بعد الشيخ مبارك، بوصفها نموذجًا لمرحلة انتقالية شكلت بذور النظام السياسي الحديث في الإمارة.

أهمية الدراسة: –

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول إحدى أكثر المراحل حساسية في تاريخ إمارة الكويت، وهي الفترة الممتدة من وفاة الشيخ مبارك الصباح الكبير عام 1915م حتى تولي الشيخ أحمد الجابر مقاليد الحكم عام 1921م. تتجلى أهمية هذه المرحلة في تداخل العوامل المحلية مع التوجهات الإقليمية والدولية، مما جعلها مرحلة تأسيسية في بلورة شكل الحكم في الكويت وتحديد معالم العلاقة بين الأسرة الحاكمة والقوى الاجتماعية من جهة، وبين الكويت والقوى الاستعمارية الكبرى، وعلى رأسها بريطانيا، من جهة أخرى. وأيضاً فهي تسلط الضوء على قضية قلما يتناولها الباحثون، إما بسبب ندرة المصادر المحلية أو بسبب الحرج من التطرق إلى الصراعات الداخلية في الأسرة الحاكمة وتأثير التدخلات الخارجية عليها، وعلى رأسها الدور البريطاني.

يُبرز البحث بدقة حجم التدخل البريطاني في مسألة الخلافة، ودور الوثائق البريطانية في توثيق ذلك، حيث تكشف هذه الوثائق عن رؤية بريطانية واضحة تجاه من يجب أن يحكم، وكيفية دعم هذا الحاكم من خلال أدوات سياسية ودبلوماسية متنوعة، كان من أبرزها التأييد العلني، أو إرسال السفن الحربية، أو حتى التفكير في العزل السياسي لبعض الحكام إذا تعارضت توجهاتهم مع المصالح البريطانية. كما يضيء البحث على مدى تأثير السياسات الفردية للحكام – كنهج الشيخ سالم الصارم – على شكل العلاقة مع بريطانيا، وعلى الرأي العام الكويتي الداخلي، خصوصًا في أوساط التجار.

ومن الناحية الأكاديمية، يمثل هذا البحث إضافة نوعية إلى الدراسات الخليجية، لا سيما تلك التي تتناول تطور نظم الحكم التقليدية وتحولاتها في سياق التغيرات الدولية الكبرى. كما أنه يفتح أفقًا جديدًا لفهم العلاقة بين البنية القبلية التقليدية وبين نشوء أولى مظاهر العمل المؤسسي في الكويت، مثل مجلس الشورى، وتطور المفهوم السياسي للحكم، بعيدًا عن نمط الغلبة والعرف فقط.

علاوة على ذلك، يوفر البحث مادة تحليلية ثرية تساعد الباحثين والمختصين في تاريخ الخليج والعلوم السياسية والعلاقات الدولية على تتبع جذور المواقف السياسية الراهنة، عبر فهم العمق التاريخي للتفاعل بين العوامل المحلية والخارجية في صياغة القرار السياسي في الكويت. وتشجع النقاش الأكاديمي حول قضايا كانت حتى وقت قريب ضمن المسكوت عنه في الكتابة التاريخية الكويتية، مما يجعلها بمثابة "**اللبنة الأولى**" التي قد تشجع الباحثين الآخرين على استكمال الطريق، وإعادة قراءة هذه الحقبة بمزيد من الجرأة والمنهجية العلمية.

مرحلة ما بعد الشيخ مبارك الكبير: ملامح الحكم والتدخل البريطاني في الكويت: –

كان لوفاة الشيخ مبارك الصباح عام 1915م أثر بالغ على سياسة الكويت الخارجية والداخلية على حدٍّ سواء، إذ فقدت البلاد برحيله شخصية قيادية قوية لعبت دورًا محوريًا في ترسيخ سيادتها وتعزيز مكانتها في الخليج العربي. فقد كان الشيخ مبارك يتمتع بقدرات سياسية ودبلوماسية استثنائية، مكنته من المناورة بين القوى الكبرى آنذاك، كالدولة العثمانية وبريطانيا، والحفاظ على استقلال الكويت النسبي، من خلال اتفاقية عام 1899م، والتي عززت من مركزه داخليًا وخارجيًا.**(بوحاكمة، 1984، ص337)**

أما داخليًا، فقد كانت أزمة الحكم الدامية التي وقعت عام 1896م – حين اغتيل الشيخ محمد بن صباح على يد أخيه الشيخ مبارك – ما تزال حاضرة بقوة في الذاكرة الجمعية للمجتمع الكويتي، كما أثرت تلك الحادثة في نظرة البريطانيين إلى استقرار الحكم في الإمارة. ولهذا، ومع وفاة الشيخ مبارك، ظهرت مخاوف من نشوب أزمة مشابهة، لا سيما مع وجود أكثر من وريث محتمل للسلطة من أبنائه، وعلى وجه التحديد بين الشيخ جابر والشيخ سالم.[1] **(IOR/R/15/1/513 ,1915, No.1334)**

وقد دفعت هذه المخاوف بريطانيا إلى اتخاذ خطوات استباقية لضمان انتقال سلمي للسلطة، ومنع أي اضطرابات قد تهدد مصالحها في المنطقة، خاصة في ظل انشغالها بالحرب العالمية الأولى (1914–1918م). وتجلى هذا التدخل من خلال مراقبة دقيقة للأوضاع السياسية في الكويت، وتقديم الدعم للمرشح الذي تراه أكثر توافقًا مع مصالحها، وهو ما أسهم في صعود الشيخ جابر الصباح إلى سدة الحكم بعد وفاة والده.**(IOR/R/15/1/513 ,1915, No.1334)**

تندرج هذه التحركات البريطانية ضمن سياستها العامة في ترسيخ نفوذها في الخليج العربي، عبر شبكة من الحمايات والمعاهدات مع مشيخات الساحل، وضمان استقرار الحلفاء المحليين لتأمين خطوط الملاحة والإمداد، وخصوصًا في ظل التنافس البريطاني–العثماني الذي كان لا يزال قائمًا في بدايات القرن العشرين، حتى انسحاب العثمانيين بالكامل من المنطقة لاحقًا.**(الأصقه، 2014، ص39–42)**

خلف الشيخ مبارك الصباح خمسة أبناء هم، بحسب ترتيبهم العمري: جابر، سالم، ناصر، حمد، وعبدالله. ومن الواضح أن مسألة تولي الحكم بعد وفاة الشيخ مبارك كانت ستظل محصورة في أبنائه وذريته من بعده، وذلك استنادًا إلى التفاهمات التي أرساها مع الحكومة البريطانية، وبخاصة تلك المترتبة على الاتفاقية الموقعة عام 1899م، التي أعطت لبريطانيا دورًا مؤثرًا في ترسيخ نظام الحكم في الكويت.**(الرشيد، 1926، ص227)**

غير أن ثمة تباينًا ملحوظًا بين المصادر المحلية والوثائق البريطانية فيما يتعلق بموقع الشيخ جابر المبارك في مسألة الخلافة. إذ لم تشير المصادر المحلية عن وجود أي تعيين رسمي أو نية مسبقة من قبل الشيخ مبارك لتوريث الحكم لابنه جابر، وتكتفي بالإشارة إلى أن انتقال السلطة جرى بسلاسة ودون مقاومة تُذكر، فإن الوثائق البريطانية تقدم رواية أكثر تفصيلًا ووضوحًا في هذا الشأن. قد أورد الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، و. ج. جراي (W.G. Grey) أن الشيخ مبارك قد رشّح بالفعل ابنه الأكبر جابر ليكون خلفًا له، معتبرًا إياه "**الوريث الشرعي** "وتُعد هذه الإشارة – من وجهة النظر البريطانية – بمثابة أول توثيق رسمي لفكرة ولاية العهد في الكويت، وهو ما لم يكن معتادًا في النظام

التقليدي السائد آنذاك، والذي كان يعتمد إلى حد كبير على التوافق داخل الأسرة الحاكمة والقدرة الشخصية للمرشح على تثبيت نفسه في الحكم. **(IOR/R/15/1/513 ,1915, No.1334)**

من اللافت أيضًا أن الوثائق البريطانية تناولت مسألة انتقال الحكم من الشيخ مبارك إلى الشيخ جابر بتفصيل لافت، بخلاف المصادر الكويتية التي لم تُشر إلى وجود أية خلافات أو تدخلات سياسية. ويبدو أن البريطانيين حرصوا على توثيق هذه التفاصيل، لكونهم معنيين باستقرار الإمارة التي كانت تحت نفوذهم، وبتفادي تكرار سيناريو النزاع الدموي الذي شهده عام 1896م، حين تولى الشيخ مبارك الحكم بعد قتلهلشقيقيه محمد وجراح. **(IOR/R/15/1/513 ,1915, No.C39)**[2]

وتشير بعض التحليلات إلى أن قضية ترشيح الشيخ جابر لم تُطرح علنًا أمام سكان الإمارة أو حتى داخل الأسرة، لا سيما فرع أبناء الشيخ مبارك أو أبناء إخوته، وذلك تجنبًا لإثارة الحساسيات أو إحياء مخاوف من تكرار الاضطرابات السابقة.**(العدواني، 2022، ص42–44)** كما يُعتقد أن الموقف الغامض للشيخ سالم المبارك – أحد أبرز أبناء الشيخ مبارك وذو شخصية عسكرية مرهوبة الجانب – أسهم في حالة من الترقب وعدم اليقين، إلا أن انشغاله آنذاك بشؤون البادية والصحراء أبعده مؤقتًا عن مركز الصراع، مما أتاح للشيخ جابر فرصة لتثبيت موقعه على رأس السلطة دون مواجهات تذكر. **(IOR/R/15/1/513 ,1915, No.C39)**

وهكذا، فإن هذا التحول يمثل لحظة مفصلية في تطور النظام السياسي الكويتي، حيث بدأت تبرز ملامح أولية لنمط أكثر انتظامًا في تداول السلطة، مدفوعًا جزئيًا بالتأثير البريطاني، وجزئيًا بالتجربة القاسية التي شهدتها الكويت في نهاية القرن التاسع عشر.

الدور البريطاني في انتقال السلطة بالكويت بعد وفاة الشيخ مبارك الصباح: –

تكشف الوثائق البريطانية عن حالة من القلق واليقظة الشديدة التي سادت الأوساط البريطانية عقب وفاة الشيخ مبارك الصباح عام 1915م، لا سيّما لدى المسؤولين البريطانيين في الخليج العربي. فقد أعرب آرثر تريفو (Arthur Trevor) المقيم السياسي بالإنابة، عن مخاوفه للمقيم السياسي الأعلى في الخليج بيرسي كوكس(Percy Cox) من احتمال اندلاع أزمة خلافة في الكويت، مشابهة لتلك التي وقعت عام 1896م. وقد بلغت درجة التوجس حدًّا دفع تريفور إلى المطالبة بإرسال سفينة حربية إلى سواحل الكويت، بهدف حفظ الأمن وضمان انتقال سلمي للسلطة.[3]

(IOR/R/15/1/513 ,1915, No.732 C)

تركّزت المخاوف البريطانية بشكل خاص حول موقف الشيخ سالم المبارك، شقيق الشيخ جابر، من تولي الأخير الحكم. فقد كان يُنظر إلى الشيخ سالم باعتباره شخصية بدوية قوية، نشأ في الصحراء وكان محاطًا بتأييد واسع من القبائل، ما يجعله منافسًا محتملًا على الحكم، خاصة إن قرر الاعتراض على خلافة أخيه. ولهذا السبب، أصدر الكومودور البحري البريطاني جونو (Juno) أوامره بتوجيه سفينة حربية إلى الكويت، لتستقر مؤقتًا بانتظار اتضاح موقف الشيخ سالم بعد عودته من حملاته في البادية. وقد أعرب القبطان جون بيكفورد(John Beckford)عن قلقه من أن الشيخ سالم لا يتمتع بعلاقة طيبة مع البريطانيين، وهو ما زاد من حذرهم.**(IOR/R/15/1/513 (,1915, No.1334**

يتضح من هذه التطورات أن الجانب البريطاني، ممثلًا في تريفور، كان يميل إلى دعم الشيخ جابر المبارك وتثبيت حكمه بسرعة، خشية أن تتطور الأحداث إلى نزاع داخلي يصعب السيطرة عليه. ومع ذلك، لم يُستجب بالكامل لمطالب تريفور، فقد رُفض طلبه بإرسال سفينة حربية إضافية إلى الكويت، ما يشير إلى تباين في تقييم حجم التهديد بين المسؤولين البريطانيين. **(IOR/R/15/1/513 ,1915, WDS. 21)**[4]

أما على الجانب المحلي، فلم يكن الشيخ جابر يشعر بالأمان الكامل تجاه نوايا شقيقه الشيخ سالم، رغم اقتناعه بأنه الوريث الشرعي لحكم الإمارة، استنادًا إلى دعم والده وتأييد بريطانيا له. وتشير إحدى الوثائق البريطانية إلى أن الشيخ جابر أرسل مبعوثه محمد بن خميس إلى الوكيل السياسي البريطاني طالبًا منه تسهيل إجراءات تسلمه للحكم، مع التأكيد على أنه "**المرشح الشرعي**". وقد لاحظ الوكيل السياسي في الكويت، و. ج. جراي(W.G. Grey)، ارتباك المندوب أثناء اللقاء، ما دفعه للتساؤل عن طبيعة موقف الشيخ سالم، وما إذا كان يعارض خلافة جابر. وعلى الرغم من نفي المندوب، وكذلك نفي الشيخ جابر لاحقًا لتريفور وجود أي معارضة، إلا أن جراي ظل مقتنعًا بأن الشيخ سالم لم يكن راضيًا عن الوضع، مستندًا إلى ما تداوله الناس في الإمارة آنذاك **(IOR/R/15/1/513 (,1915, No.732 C).**

ويبدو أن الشيخ جابر، رغم نفيه الرسمي لأي خلاف، كان يتحسب لاحتمال تدخل الشيخ سالم. ولهذا بدأ بتحركات سريعة تهدف إلى تثبيت موقعه قبل عودة شقيقه من الصحراء. وكان ذلك في ظل انشغال الشيخ سالم بحصار قبيلة العجمان، ما منح الشيخ جابر فرصة ذهبية لبسط نفوذه السياسي. وقد سعى جابر في هذه المرحلة إلى حشد الدعم من طرفين رئيسيين: الحكومة البريطانية، وشيخ المحمرة خزعل، الحليف القديم لوالده. وأظهرت الوثائق البريطانية أن لندن كانت تراقب الوضع عن كثب، وتدعم الشيخ جابر لضمان استقرار الكويت ضمن استراتيجيتها الكبرى في الخليج أثناء الحرب العالمية الأولى.**(IOR/R/15/1/513 ,1915, No.732 C)**

وفي لحظة رمزية لها دلالتها، وصلت السفينة الحربية البريطانية برامبل(Bramble) إلى سواحل الكويت، وعلى متنها القبطان السير جون بيكفورد، الذي رافقه الوكيل السياسي جراي في زيارة رسمية للشيخ جابر. وقد استقبلهم الشيخ بحفاوة كبيرة، مؤكدًا حرصه على السير على نهج والده في توطيد العلاقات مع صاحب الجلالة. ولإضفاء الطابع الاحتفالي والدبلوماسي على الحدث، زار الشيخ جابر السفينة الحربية برفقة الشيخ خزعل، حيث استُقبل بتحية رسمية أُطلقت خلالها ثماني عشرة طلقة مدفعية، في تقليد عسكري يرمز إلى الاعتراف والدعم. وردًا على هذا التكريم، قدم الشيخ جابر الهدايا للضيوف البريطانيين، في بادرة تعكس الامتنان والحرص على استمرار التحالف **(IOR/R/15/1/513 ,1915, No.5)**[5].

تشير هذه الأحداث إلى أن الاعتراف البريطاني العملي بالشيخ جابر كحاكم للكويت، لم يكن مجرد خطوة دبلوماسية، بل كان بمثابة تثبيت رسمي لسلطته، وسدٍّ مبكر لأي محاولة للمنافسة، خاصة من قِبل الشيخ سالم. كما تبرز هذه اللحظة كبداية لنمط جديد من تدخل القوى الكبرى في مسألة الخلافة داخل الأسر الحاكمة الخليجية، في سياق توازنات الحرب العالمية الأولى والنفوذ الاستعماري.**(العدواني، 2022، ص49)**

الارتباك البريطاني بعد عودة الشيخ سالم المبارك: صراع محتمل أم استقرار مؤجل؟

استمر الوضع السياسي مستقرًا لصالح الشيخ جابر المبارك بعد وفاة والده، حتى عودة شقيقه الشيخ سالم من الصحراء في السابع من ديسمبر عام 1915م، بعد فك الحصار عن قبيلة العجمان في الهفوف[6]. مثّلت عودة الشيخ سالم لحظة مفصلية، إذ أعادت إحياء المخاوف لدى البريطانيين من احتمال نشوب نزاع على الحكم، خاصة في ظل الغموض الذي كان يكتنف موقفه.**(IOR/R/15/1/513 ,1915, No.732 C)**

وفي محاولة استباقية لاحتواء الوضع، بادر القبطان السير جون بيكفورد (John Beckford) والوكيل السياسي في الكويت الكولونيل جراي (Grey) إلى لقاء الشيخ سالم، الذي استقبلهم بترحاب، وأبدى رغبته في التشاور معهما، مؤكدًا أنه لم يكن يضمر نية للقيام بأي تحركات مناوئة. ومع ذلك، ظل القلق البريطاني قائمًا بسبب غياب مؤشرات واضحة على قبول الشيخ سالم لأخيه جابر كأمير.**(IOR/R/15/1/513 ,1915, No.5)**

تشير الوثائق البريطانية إلى اجتماع مهم جمع بين الشيخ سالم والشيخ جابر، بحضور شيخ المحمرة خزعل، وهو حليف تقليدي لأسرة آل صباح. دار في اللقاء نقاش مطوّل انتهى – كما تشير الوثائق – إلى اتفاق ضمني يعترف فيه الشيخ سالم بأخيه جابر أميرًا للكويت، رغم أن تفاصيل الشروط المصاحبة لهذا الاتفاق لم تُبلَّغ رسميًا إلى الوكيل السياسي أو إلى القبطان البريطاني. وفي اليوم التالي، غادر الشيخ خزعل الكويت، وهو ما عُدّ بمثابة مؤشر على أن الأمور قد استقرت سياسيًا.**(IOR/R/15/1/513 ,1915, No.C41)**

تحرّك الوكيل السياسي سريعًا بعد ذلك لإضفاء الطابع الرسمي على الوضع الجديد، فرفع توصية إلى المقيم السياسي بالإنابة في بوشهر للاعتراف بالشيخ جابر حاكمًا شرعيًا للكويت باسم حكومة صاحب الجلالة البريطانية، بهدف إنهاء أي غموض أو شكوك معلقة بشأن شرعية الحكم. وردّ الشيخ جابر برسالة شكر عبّر فيها عن امتنانه، وتعهد باتباع نهج والده في الحفاظ على العلاقات الوثيقة مع بريطانيا واحترام مشورتها.[7] **(IOR/R/15/1/513 (,1915, No.C41**

رغم هذا الاستقرار الظاهري، ظهرت قضية جانبية كادت أن تُعكر صفو المرحلة الانتقالية. فقد أشارت الوثائق البريطانية إلى نشاط مشبوه من قِبل تاجر فارسي يُدعى علي محمد رضا، كان مقيمًا في الكويت منذ أكثر من عقد. عُثر بحوزته على رسالتين، إحداهما تحرّض ضد الوجود البريطاني في الكويت والعراق، والأخرى تهاجم الشيخ جابر وتدّعي أن بريطانيا هي من فرضته على الحكم بدلًا من الشيخ سالم، الذي يُفترض – حسب نص الرسالة – أنه كان الخيار الشعبي. [8]**(IOR/R/15/1/513 ,1916, No.7-C)**

ورغم أن الوكيل السياسي جراي لم يبدِ اهتمامًا مفرطًا بالقضية، إلا أنه فضّل التحفظ على محتوى الرسالتين تفاديًا لإثارة توتر بين الشيخين جابر وسالم. واكتفى بإبلاغ الشيخ جابر أن الرسائل تحرّض ضد بريطانيا. كانت ردة فعل الشيخ جابر حازمة؛ إذ أمر باستدعاء التاجر، ووبّخه بشدة، وطلب منه مغادرة الكويت نهائيًا. إلا أن التاجر عاد في اليوم التالي يطلب العفو من الوكيل السياسي، طالبًا التوسط للبقاء في الكويت، وقد فضّل جراي السماح له بالبقاء، تحت الرقابة، تجنبًا لتحوله إلى معارض نشط خارج البلاد. **(IOR/R/15/1/513 ,1916, No.7-C)**

وتعكس هذه الحادثة مدى يقظة البريطانيين إزاء أي مؤشرات على التوتر الداخلي، وحرصهم على احتواء النزاعات في مهدها، خاصة في ظل انشغال بريطانيا بالحرب العالمية الأولى. وكان هدفهم ضمان استقرار الكويت، كموقع استراتيجي بالغ الأهمية على الخليج، وعدم تكرار سيناريو النزاع الدموي الذي وقع عام 1896م بين الشيخ مبارك وإخوته.

ومن المثير أن المقيم السياسي بيرسي كوكس كان يعتقد، في وقت سابق، أن الشيخ سالم هو الأجدر بخلافة والده الشيخ مبارك نظرًا لسمعته القوية بين القبائل، وكفاءته العسكرية، لكن انشغاله في البادية أثناء وفاة والده حال دون فرضه نفسه كخليفة. هذا التأخير أتاح للشيخ جابر فرصة التقدّم، مدعومًا من البريطانيين وشيخ المحمرة، ما رجّح كفته سياسيًا. **(IOR/R/15/1/513 ,1915, No.C39)**

وتشير الوثائق إلى أن البريطانيين لم يكونوا واثقين تمامًا من ولاء الشيخ سالم، رغم عدم إظهاره أي معارضة علنية. وظل القلق قائمًا من احتمال وجود مشاعر عدم رضا مكتومة، تتردد على لسان بعض سكان الإمارة، أو كما عبّرت عنها رسائل التاجر الفارسي. ولا تُقدّم الوثائق تفاصيل دقيقة عمّا دار بين الشيوخ الثلاثة في اجتماعهم الحاسم، لكن من المرجّح – وفقًا للوقائع اللاحقة – أن الشيخ سالم قبِل بوضعه كولي عهد مقابل اعترافه بشرعية تولي جابر للسلطة.

وقد تجلّى هذا السيناريو بوضوح لاحقًا عند وفاة الشيخ جابر، إذ تولى الشيخ سالم الحكم دون أي منافسة تُذكر، ما يدل على أن ترتيبات الخلافة ربما كانت محسومة ضمنيًا في ذلك الاجتماع، حتى وإن لم يُعلن عنها رسميًا. كما يمكن تفسير هذا التوافق على أنه نتاج مساعٍ بريطانية لتفادي أزمة حكم جديدة، خاصة وأن ظروف الحرب العالمية الأولى كانت تقتضي ضمان الاستقرار في جميع المناطق الحيوية ضمن نفوذها.

والأهم من ذلك أن نظام انتقال الحكم في الكويت شهد تحولًا نوعيًا في تلك الفترة؛ فبعد أن انتقلت الإمارة من الأب إلى الابن الأكبر. عادت السلطة لتنتقل لاحقًا وفق مبدأ الأقدمية بين الأخوة داخل الأسرة الحاكمة، حين تولى الشيخ سالم الحكم. ولا تشير الوثائق البريطانية إلى أن الشيخ جابر اختار أخاه سالم رسميًا كخليفة، إلا أن تسلمه السلطة بسلاسة يوحي بوجود تفاهم ضمني غير معلن، وإن كان مدعومًا بموقعه في ترتيب الأسرة ووزنه بين القبائل.**(العدواني، 2022، ص49)**

تولي الشيخ سالم المبارك حكم الكويت عام 1917م: انتقال السلطة في ظل التحولات الداخلية والإقليمية:

لم يدم حكم الشيخ جابر المبارك طويلًا؛ إذ تدهورت حالته الصحية بشكل متسارع، ما أثار قلق الدوائر البريطانية في الكويت. وقد عبّر الوكيل السياسي البريطاني الجديد، هاملتون(Hamilton) ، الذي خلف الكولونيل جراي(Grey) ، عن دهشته من التغير الكبير الذي طرأ على ملامح الشيخ جابر بسبب المرض. ويشير هاملتون في مراسلاته إلى أن الشيخ جابر بدا واهنًا إلى درجة جعلته يجزم بأن وفاته باتت مسألة وقت لا أكثر، خصوصًا بعد أن طرد الطبيبين الأوروبيين اللذين كانا يشرفان على علاجه، مفضلاً الاعتماد على معالج شعبي تقليدي، في خطوة أثارت استغراب البريطانيين، وأضعفت آمالهم في تحسن حالته.[9] **(IOR/R/15/1/513 ,1917, No.840)**

وبينما كانت صحة الشيخ تتدهور، بدأ هاملتون برصد الأوضاع الداخلية والاستعدادات لتطورات ما بعد الوفاة، ومن ذلك طلبه إرسال سفينة حربية بريطانية إلى سواحل الكويت لضمان الأمن والاستقرار، كما كان معتادًا في مثل هذه الحالات الحساسة. وكان من الواضح لدى هاملتون أن الشيخ سالم المبارك، الأخ الشقيق للشيخ جابر، هو المرشح الأقوى – وربما الوحيد – لتولي الحكم، نظرًا لما يتمتع به من حضور قوي ونفوذ قبلي واسع **(IOR/R/15/1/513 ,1917, No.840).**

في عصر يوم الخامس من فبراير 1917م، تُوفي الشيخ جابر المبارك، لتبدأ مباشرة مرحلة جديدة في تاريخ الحكم بالكويت. وعلى الرغم من وجود احتمال – ولو ضئيل – بأن ينافس الشيخ أحمد الجابر على الحكم، فإن الواقع السياسي والاجتماعي، إضافة إلى قوة شخصية الشيخ سالم، سارع بإقصاء هذا الاحتمال. وقد وصلت القناعة لدى الوكيل السياسي البريطاني أن أحدًا لن يجرؤ على تحدي الشيخ سالم أو منافسته، لا داخل الأسرة ولا خارجها **(IOR/R/15/1/513[10] ,1917, No.910) .**

وفي هذا السياق، بادر هاملتون بمخاطبة سكرتير الشيخ الراحل، الملا صالح الملا، لإبلاغ الشيخ سالم بأن الاعتراف البريطاني بشرعيته كأمير للكويت مشروطٌ بالالتزام بنفس بنود الاتفاقية الموقعة عام 1899م، والتي التزم بها أسلافه. لم يُبدِ الشيخ سالم أي اعتراض، وحدد موعد جنازة شقيقه لليوم التالي، وأصدر توجيهاته بأن تستمر الحياة في الأسواق كالمعتاد، وألا يشهد المجتمع أي اضطراب في سير الأمور، وهو ما عكس رغبته في فرض حالة من الاستقرار منذ اللحظة الأولى لتسلّمه السلطة**(IOR/R/15/1/513 ,1917, No.840).**

تشير الوثائق البريطانية إلى أن الشيخ سالم حظي بحماسة وتأييد ملحوظ من قطاعات واسعة من سكان الكويت، ومن بعض أركان الأسرة الحاكمة، وهو ما سهّل عملية انتقال السلطة دون صدام. ومن جانبه، رأى هاملتون أن الاعتراف الرسمي من بريطانيا بحكم الشيخ سالم كفيل بإنهاء أي احتمالات لظهور معارضة مستقبلية.

وتُظهر التقارير البريطانية أن الشيخ سالم كان يُنظر إليه على أنه شخصية قوية وصارمة، على عكس شقيقه الراحل الشيخ جابر[11]، الذي وُصِف بأنه أكثر ليونة، وأقل حسمًا في إدارة شؤون الحكم، ما أدى إلى تساهله في ملفات حساسة، أهمها توسّع نفوذ الأمير عبد العزيز آل سعود على أطراف الكويت. لذلك، كان من المتوقع – بل المأمول من قبل البريطانيين – أن يتّبع الشيخ سالم سياسة أكثر حزمًا في التعامل مع القضايا الأمنية، خاصة بالنظر إلى خلفيته البدوية ونشأته بين القبائل، ومشاركته السابقة في حملات عسكرية نيابةً عن والده الشيخ مبارك **(IOR/R/15/1/513 ,1917, No.840) .**

وقد بادر الشيخ سالم بعد توليه الحكم بطلب مشورة الوكيل السياسي في كيفية التعامل مع التحديات الأمنية والاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بالقبائل. وأوصى هاملتون بإرسال عدد من شباب الأسرة الحاكمة إلى الصحراء للاحتكاك بالقبائل وتعلم أساليبها، بدلًا من الاعتماد المفرط على الحياة الحضرية المُترفة، وذلك في محاولة لتعزيز الصلات بين الحكم والقبائل.**(IOR/R/15/1/513 ,1917, No.152)**[12]

وبعد توليه الإمارة، زار الشيخ سالم السفينة الحربية البريطانية الراسية في سواحل الكويت، في زيارة بروتوكولية رسمية، أطلقت خلالها الطلقات التحية التقليدية احتفاءً بتسلمه الحكم، وهو ما شكّل اللحظة الرمزية للاعتراف البريطاني به أميرًا على الكويت، دون منازع، وبشرط واضح: الالتزام بكافة المعاهدات السابقة مع حكومة صاحب الجلالة . **(IOR/R/15/1/513 ,1917, No.152)**

لكن رغم هذه البداية الإيجابية، لم تخلُ العلاقات بين الشيخ سالم وبريطانيا من التوتر لاحقًا، فقد ظهرت بوادر تحفظ بريطاني من مواقف الشيخ المتشددة دينيًا.**(الريحاني، 1951، ص663)**؛فقد كان الشيخ سالم يُعرف بتوجهه المحافظ، وانحيازه للتيار الديني، وهو ما انعكس على بعض سياساته الداخلية، بل وتقرّبه – في مرحلة لاحقة – من الدولة العثمانية، بشكل غير مباشر، على عكس نهج والده الشيخ مبارك، الذي كان أكثر تحالفًا وانفتاحًا على البريطانيين.**(دشتي والعدواني، 2024، ص4)**

وقد عبّر بعض المسؤولين البريطانيين، مثل بيرسي كوكس، عن أملهم في أن يتمكّن الشيخ سالم من لعب دور أكثر فاعلية في إدارة شؤون الإمارة والسيطرة على تحركات القبائل، مستندين إلى قوته وشخصيته، إلا أن هذا الطموح البريطاني كان مشوبًا بالحذر من أن يؤدي تشدده الديني إلى تضارب محتمل مع المصالح الاستراتيجية لبريطانيا في الخليج، خاصة خلال فترة اضطرابات إقليمية كبرى رافقت الحرب العالمية الأولى.**(دشتي والعدواني، 2024، ص6–7)**

وفي المجمل، شكّل انتقال الحكم إلى الشيخ سالم المبارك محطة محورية في تاريخ الكويت السياسي، حيث جرى بسلاسة، ولكن في ظل ظلال كثيفة من الحذر البريطاني، الذي حرص على تثبيت الاستقرار ومنع أي ارتداد محتمل عن نهج الحماية والنفوذ، مع إدراكهم أن شخصية الشيخ سالم القوية قد تكون سلاحًا ذا حدّين: مفيدة للضبط الداخلي، لكنها قد تُهدد المصالح البريطانية إذا اتخذت منحى دينيًا أو قوميًا يتعارض مع أجندتهم في الخليج.

التخوّف البريطاني من سياسة الشيخ سالم المبارك: توتر داخلي وتشكيك خارجي: –

شهدت العلاقة بين الشيخ سالم المبارك الصباح وبريطانيا مرحلة من التوتر والريبة، كان مردّها الأساسي سياسات الشيخ الصلبة، وتوجهاته التي لم تكن دائمًا متوافقة مع الرؤية البريطانية لإدارة شؤون الكويت.**(خزعل، ج4، ص135–137)**؛فقد بدأت مواقف المسؤولين البريطانيين تتغير تجاهه تدريجيًا، خاصة بعد تقارير الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، دانيال ماكولوم(Daniel McCollum) ، الذي عبّر صراحة عن امتعاضه من أسلوب الشيخ سالم في الحكم، واصفًا إياه بأنه "شخص متقلّب، غير متزن، ولا يصلح للإدارة[13]**(IOR/R/15/1/513 ,1918, No.130 C)**".

وفقًا للوثائق البريطانية، رأى ماكولوم أن أبرز ما يمتلكه الشيخ سالم هو معرفته الوثيقة بالقبائل العربية، نتيجة احتكاكه الطويل بها خلال فترات إقامته في الصحراء، إلا أن هذا الاحتكاك، من وجهة نظره، زرع فيه تعصّبًا انعكس في مواقف معادية لبريطانيا. واتهمه ماكولوم بأنه "منغلق سياسيًا" و"منفصل عن نبض السكان"، بخلاف والده الشيخ مبارك الذي كان أكثر انفتاحًا وتواصلًا مع أبناء الإمارة. واستند ماكولوم في نقده إلى ما اعتبره شعورًا شعبيًا عامًا بعدم الرضا، خصوصًا بعد موقف الشيخ سالم من قضايا تمسّ قطاعات مهمة من المجتمع، كقضية التجار المتضررين من الحصار البحري البريطاني، وتعامله مع الفرس المقيمين في الكويت[14]**(IOR/R/15/1/513 ,1918, Unnumbered)**.

غير أن هذا التقييم البريطاني لم يكن محل إجماع. فقد قدّم المؤرخ عبدالعزيز الرشيد رواية مختلفة تمامًا، وصف فيها عهد الشيخ سالم بأنه أكثر عدلًا ورحمة من عهد أبيه، وأكد أن الناس "**لهجت بالثناء عليه**"، معتبرًا أن الحصار البريطاني كان نتيجة وشايات داخلية من فاسدين سعوا لتقويض سلطة الشيخ سالم. كما أكّد أن الأخير كان يتحرك بناءً على مشورة التجار ووجهاء الكويت، ويرفض اتخاذ قرارات تتعارض مع مصالح السكان.**(الرشيد، 1926، ص233)**

هذا التناقض في الروايات بين الموقف البريطاني والمصادر المحلية يكشف عن تعدد "**صور الشيخ سالم**"، بحسب الموقع والزاوية التي يُنظر منها: فبينما رآه البريطانيون حاكمًا متمرّدًا على وصايتهم ومهددًا لمصالحهم الاقتصادية والسياسية، رأته المصادر المحلية حاكمًا حريصًا على استقلال القرار المحلي، ورجلًا جسورًا في وجه الضغوط الخارجية.**(دشتي والعدواني، 2024، ص7–9)**

حيث تشير الوثائق البريطانية إلى أن الشيخ سالم المبارك تبنّى سياسة لم تكن دائمًا متسقة مع التوجهات البريطانية في الخليج العربي، بل تميزت أحيانًا بقدر من الاستقلالية وحتى المغامرة. فقد أبدى الشيخ ميولًا عدائية ضد بعض الشخصيات المهمة في الخليج، مثل الشريف حسين في الحجاز وابن رشيد في نجد، وتحديداً خصمه الإقليمي الأكبر، الأميرعبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود، الذي كان في صعود مستمر آنذاك **(IOR/R/15/1/514, 1920, No.59C)**.[15]

وقد اعتبرت بريطانيا هذا السلوك تهديدًا غير مباشر لاستراتيجيتها في شبه الجزيرة العربية، إذ كانت تسعى إلى الحفاظ على توازن دقيق بين القوى المحلية، وتحديدًا بين آل سعود وحكام مشيخات الخليج. ولهذا، عبّرت بريطانيا بوضوح عن موقفها: طالما أن الشيخ سالم يحافظ على علاقة مستقرة مع عبدالعزيز آل سعود، فإن لندن مستعدة لتقديم دعم معنوي له، بهدف كبح أي تصعيد سعودي قد يُعرض أمن الكويت للاهتزاز. أما في حال إصرار الشيخ على الاستمرار في نهج التصعيد والمواجهة، فإن بريطانيا لن تتدخل عسكريًا أو سياسيًا لصالحه، وستكتفي بحماية الميناء الكويتي فقط، كجزء من التزاماتها الأمنية بموجب اتفاقية 1899م، دون أن تنجر إلى صراعات إقليمية لا تخدم مصالحها المباشرة**(IOR/R/15/1/514, 1920, No.59C)**.

على الصعيد الداخلي، أثارت هذه السياسات حالة من التذمر والرفض في أوساط النخبة التجارية وبعض شرائح المجتمع الكويتي[16]، خاصة في ظل التوتر المتصاعد مع آل سعود، والذي بلغ ذروته في قضية الجهراء.**(الشملان، 1986، ص192)**؛وقد بدأت ملامح معارضة منظمة تتشكل ضد الشيخ سالم، تبلورت تدريجيًا في شكل تحركات ذات طابع ثوري، ترى أن استمرار النزاع مع الأمير عبدالعزيز آل سعود ليس إلا صراعًا شخصيًا لا يخدم مصلحة الإمارة، بل يهدد أمنها واستقرارها الاقتصادي**(IOR/R/15/1/514, 1920, No.59C)**.

وتفيد التقارير البريطانية أن هذه المعارضة كانت مدفوعة جزئيًا بالخسائر الاقتصادية التي تكبدها بعض التجار نتيجة انقطاع الطرق التجارية والخلافات السياسية. ويُشار تحديدًا إلى بعض أفراد أسرة الصقر، إحدى أعرق الأسر التجارية في الكويت، الذين كانوا في طليعة هذه التحركات. وقد رأى هؤلاء أن الشيخ سالم يفتقر إلى الكفاءة السياسية

والحنكة في إدارة الأزمات، كما أن أسلوبه القاسي والمتسرع في التعامل مع خصومه عمّق من حالة الاستياء.(IOR/L/PS10/925, 1920, No.2026)[17]

وفي حادثة لافتة، قام الشيخ سالم بالرد على انتقادات بعض شباب أسرة الصقر من خلال إرسال مجموعة من رجاله (المعروفين بـــ"الفداوية") إلى ساحة عامة، حيث اعتدوا عليهم بالضرب المبرح، في محاولة لكسر شوكتهم وردعهم. وعلى الرغم من أن كبار العائلة أعربوا لاحقًا عن تفهمهم لأهمية ضبط الشباب الثائرين، فإنهم اعتبروا أن طريقة التعامل معهم عبر استخدام رجال الحاكم تُعد إهانة مباشرة لهم ولسمعتهم، خاصة في مجتمع يقدّر الكرامة العائلية والمكانة الاجتماعية.(IOR/L/PS10/925, 1920, No.2026)

تُبرز هذه التطورات هشاشة الوضع الداخلي في الكويت آنذاك، والانقسام بين النخبة الحاكمة والطبقة التجارية، مما مهّد لتصاعد التوترات السياسية في السنوات التالية. كما تُلقي الضوء على محدودية قدرة الشيخ سالم على إدارة شبكة العلاقات الداخلية والإقليمية بشكل متوازن، وهو ما أضعف موقفه السياسي في فترة كانت تقتضي مهارات دبلوماسية عالية وسط تحولات كبرى في المنطقة عقب نهاية الحرب العالمية الأولى.(**دشتي والعدواني، 2024، ص12–14**)

في ظل هذا السياق المتأزم، لم يكتفِ الوكيل السياسي ماكولوم بالنقد، بل تقدّم باقتراحات هيكلية لتقليص سلطة الشيخ سالم، أبرزها تأسيس مجلس استشاري يضم خليطًا من ممثلي الطوائف والسكان، بما في ذلك أربعة من الكويتيين، واثنان من الفرس الشيعة، ويهودي، وشخص أو اثنان من الطوائف الأخرى. وقد أراد البريطانيون أن يكون هذا المجلس أداة رقابية غير رسمية تُقيّد قرارات الأمير، وتمنح بريطانيا نفوذًا أوسع في الداخل الكويتي تحت غطاء "التعددية" و"التمثيل الشعبي". (IOR/R/15/1/522, 1921, No.42/C)[18]

لم تقف طموحات ماكولوم عند هذا الحد، بل فكر جديًا في إقالة الشيخ سالم وتنصيب خليفة آخر أكثر ملاءمة للمصالح البريطانية، ورشّح لذلك الشاب الشيخ صباح بن ناصر، نجل الشيخ ناصر بن مبارك، على الرغم من صغر سنّه (13 عامًا فقط). كان السبب في اختياره أن والده الشيخ مبارك وضع آمالًا عليه، وحرص على تربيته وتدريبه في البصرة والصحراء، ليكون مشروع زعامة في المستقبل. إلا أن هذا الاقتراح اصطدم بعدة عوائق، أبرزها عدم توفر بديل ناضج سياسيًا قادر على السيطرة على الوضع القبلي والأمني في الكويت، ما جعل العزل خيارًا غير واقعي في تلك المرحلة.(IOR/L/PS10/925, 1920, No.2026)

وقد طرح ماكولوم في تقاريره ثلاثة سيناريوهات للتعامل مع الوضع:

- تعيين مستشار بريطاني رسمي يكون ظلاً للشيخ في الحكم ويضبط قراراته.
- تأسيس مجلس استشاري مختلط يمثل سكان الإمارة بمختلف طوائفهم، ويكون أداة ضغط داخلية.
- عزل الشيخ سالم وتعيين حاكم بديل من الأسرة، يضمن المصالح البريطانية ويكون أكثر انفتاحًا.(**دشتي والعدواني، 2024، ص12–14**)

لكن من بين هذه التصورات الثلاثة، لم يُنفّذ إلا الأول جزئيًا، عبر تعزيز دور الوكيل السياسي كمستشار فعلي غير معلن، يتدخّل حين تدعو الحاجة، ويوجّه الأمير بشكل غير مباشر. أما فكرة المجلس، فقد بقيت على الورق حتى عادت

للظهور لاحقًا في عهد الشيخ أحمد الجابر عام 1921م، في أول صيغة لمجلس الشورى الكويتي. وأما فكرة العزل، فقد ظلت بعيدة عن التنفيذ، نظرًا لعدة اعتبارات استراتيجية:

أولًا، صلابة شخصية الشيخ سالم ورفضه لأي إملاءات خارجية، وهو ما كان سيجعل أي محاولة لإقالته محفوفة بالمواجهة والتمرد.

ثانيًا، غياب بديل قوي يحظى بقبول الأسرة والمجتمع معًا، قادر على السيطرة على البيئة القبلية والمخاطر الإقليمية.

ثالثًا، السابقة الخطيرة التي قد تُحدثها خطوة كهذه في تقاليد الحكم بالكويت، حيث لم يسبق أن أُقيل حاكم من منصبه بالقوة، فضلًا عن كونها ستكون خطوة صريحة من سلطة أجنبية قد تثير سخطًا عامًا.**(العدواني، 2022، ص57)**

وما زاد تعقيد الوضع هو تمدد نفوذ الأمير عبدالعزيز آل سعود، والذي كان يتوسّع بثبات في نجد والمنطقة الشرقية، ويُمثّل تهديدًا استراتيجيًا لبريطانيا والكويت على حدّ سواء. وكان البريطانيون يخشون أن تؤدي أي هزّة داخلية في الكويت إلى زعزعة التوازن الإقليمي**(IOR/L/PS10/925, 1920, C.F.W./H/P.)**.

أما بخصوص ترشيحات ماكولوم لخلافة الشيخ سالم، فقد رفض ترشيح أبناء الشيخ جابر وسالم – أي أحمد وعبدالله – لأسباب مختلفة؛ إذ رأى أن الشيخ أحمد قد يرث ليونة والده الشيخ جابر، بينما قد يرث عبدالله عناد وعصبية أبيه الشيخ سالم. وبذلك، فضّل شخصيات من الفروع الأخرى من ذرية الشيخ مبارك، معتبرًا أن الشيخ جابر صباح (الأخ الأصغر للشيخ مبارك وعم الشيخ سالم المبارك) قد يكون الأصلح لتولّي الحكم**(IOR/R/15/1/513 ,1918, Unnumbered)**.

وبرزت إشارات مبكرة وواضحة من جانب الحكومة البريطانية تدل على تفضيلها للشيخ أحمد الجابر كخليفة محتمل للشيخ سالم المبارك، متجاوزة بذلك الابن الشرعي للشيخ سالم، الشيخ عبد الله السالم. وقد تجلت هذه الإشارات بصورة رمزية لكنها بالغة الدلالة، تمثلت في اختيار بريطانيا للشيخ أحمد الجابر لتمثيل إمارة الكويت في زيارة رسمية إلى لندن عام 1919م، لتقديم التهاني للملك جورج الخامس بمناسبة انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، وهي المناسبة التي حضرها ممثلون من مختلف مستعمرات ومشيخات الإمبراطورية البريطانية.[19] **(IOR/R/15/1/504/0258, 1919, No.95)**

هذا الاختيار لم يكن مجرد قرار بروتوكولي، بل يعكس حسابات سياسية دقيقة من جانب البريطانيين، حيث رأت الحكومة البريطانية في الشيخ أحمد شخصية سياسية صاعدة ذات قبول شعبي واسع داخل الكويت، وقدرات قيادية تؤهله للعب دور محوري في استقرار الإمارة مستقبلاً. ويؤكد ذلك ما ورد في تقارير الوكيل السياسي البريطاني في الكويت آنذاك، دانيال ماكولوم، الذي أشار إلى أن الشيخ أحمد الجابر يتمتع بسمعة طيبة وشعبية قوية بين السكان، كما رجّح أن يكون له شأن كبير في المستقبل السياسي للإمارة**(IOR/R/15/1/504/0258, 1919, (No.95)**.

وقد ذهب ماكولوم أبعد من ذلك حين أبدى قناعته بأن الشيخ أحمد – في حال حظي بالدعم والرعاية من جانب السلطات البريطانية – سيكون حليفًا موثوقًا وصديقًا مخلصًا لبريطانيا، عند اعتلائه سدة الحكم في الكويت. ويُقرأ هذا التقدير البريطاني في سياق أوسع من استراتيجية لندن في منطقة الخليج العربي، والتي كانت تسعى إلى ضمان استمرار

نفوذها عبر دعم شخصيات قيادية محلية تتمتع بالكفاءة والولاء معًا، بما يحقق لها مصالحها السياسية والاقتصادية ويؤمّن الاستقرار الإقليمي في مرحلة ما بعد الحرب.**(العدواني، 2022، 55–57)**

لكن الواقع السياسي كان مختلفًا؛ فقد أدار الشيخ سالم الحكم بشكل مباشر، إلا أنه كان يعتمد على ابن أخيه الشيخ أحمد الجابر في المهام التمثيلية والتفاوضية، مما رسم تدريجيًا ملامح خلافته. وكان انتقال الحكم إلى ابن الأخ – بعد وفاة العم – خروجًا عن الأعراف التقليدية التي كانت تُفضّل انتقال السلطة أفقيًا داخل الجيل الواحد – أخ لأخيه –، أو عموديًا بين الأجيال – أب لأبنائه –.

تولي الشيخ أحمد الجابر الحكم: تحوّل في المشهد السياسي الكويتي (1921م): –

في الثاني والعشرين من فبراير عام 1921م، توفي الشيخ سالم المبارك الصباح بعد معاناة صحية استمرت لأسابيع، قضاها بين الجهراء والكويت. وعلى الرغم من ضعف المؤشرات على تدهور حاد في صحته، فإن خبر وفاته أطلق موجة من الترقب والقلق السياسي في أروقة الحكم وأوساط التجار، لما تحمله لحظة خلو منصب الإمارة من حساسيات وصراعات محتملة داخل الأسرة الحاكمة، وهو ما عايشته الكويت سابقًا بعد وفاة الشيخ مبارك الصباح**(IOR/R/15/1/513 ,1921, No.42/C).**

كان الشيخ أحمد الجابر – في ذلك الوقت – خارج البلاد في مهمة سياسية، تمثلت في لقاء السلطان عبدالعزيز آل سعود في نجد. وعلى إثر وفاة الشيخ سالم، تسلّم إبنه الشيخ عبدالله السالم إدارة الشؤون الداخلية بشكل مؤقت، وسارع بإرسال رسالة عاجلة إلى الشيخ أحمد الجابر لإبلاغه بالتطورات. وكان الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، جيمس مور(James More) ، قد استشعر خطورة الموقف المتسارع، وأبدى مخاوفه من تحركات داخلية بدأت تأخذ طابعًا منظمًا بين أعيان الكويت، تهدف إلى فرض إرادة شعبية على من سيخلف الشيخ سالم **,1921, IOR/R/15/1/513).**
No.42/C)

ففي خطوة غير مسبوقة، اجتمع أربعة وعشرون من كبار تجار الكويت ووجهائها في منزل التاجر البارز ناصر البدر، ووقعوا على عريضة سياسية تُطالب بأن يكون لهم دور فعّال في اختيار الحاكم الجديد، ووضع ضوابط للحكم تمنع تكرار النزاعات داخل الأسرة الحاكمة. تعكس هذه المبادرة وعيًا سياسيًا ناضجًا بين الطبقة التجارية الكويتية، وتأكيدًا على أن الوضع لم يعد يقبل بإدارة مغلقة تنحصر في قرارات الأسرة الحاكمة وحدها، خاصة بعد ما تكبده التجار من أضرار نتيجة الحروب المتتالية التي خاضها الشيخ مبارك وابنه الشيخ سالم، وما تبعها من فرض ضرائب أثقلت كاهلهم**(IOR/R/15/1/513 ,1921, No.42/C).**

فتضمنت العريضة البنود التالية، التي سلّمت إلى أسرة آل الصباح وعرضها الوكيل السياسي على المقيم السياسي السير بيرسي كوكس:

- منع حدوث أي نزاع داخلي داخل الأسرة الحاكمة خلال فترة خلو العرش.
- ترشيح ثلاثة أسماء لتولي الإمارة: الشيخ أحمد الجابر المبارك، الشيخ حمد المبارك، والشيخ عبدالله السالم المبارك.
- عرض اسم المرشح المختار على الحكومة البريطانية للحصول على اعتراف رسمي.

- ربط الإمارة برئاسة مجلس شورى يترأسه الأمير.
- تشكيل مجلس شورى من أبناء الأسرة والتجار، على أن يُحدَّد عدده ويُشرف على الشؤون العامة.
- في حال تعارض رأي الأمير مع رأي المجلس، يتم الرجوع إلى رأي الوكيل السياسي البريطاني.**(الوقيان، 2014، ص276–281)**

يُلاحظ من مضمون العريضة أنها تسعى إلى تقنين العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وخلق شكل أولي من أشكال المشاركة السياسية، إضافة إلى تكريس دور الوكيل السياسي البريطاني كمرجعية فاصلة، وهو ما يعكس واقع النفوذ البريطاني في الكويت آنذاك.

الشيخ عبدالله السالم: طموحات مبكرة وممانعة داخلية: –

رغم قيام الشيخ عبدالله السالم بتولي زمام الأمور مؤقتًا، لم يحظ الشيخ عبدالله السالم بتأييد الأسرة الحاكمة أو الوكيل السياسي لتولي الإمارة. وتشير الوثائق إلى محاولات منه لتثبيت نفوذه عبر الضغط على بعض التجار لاستلام أموال أودعها والده الشيخ سالم عندهم، لكنهم رفضوا، مستندين إلى اعتبارات شرعية وفتاوى دينية تحظر تسليم المال إلا للورثة الشرعيين أو بأمر من السلطة الشرعية. هذه الواقعة زادت من قناعة التجار بضرورة الحيلولة دون تركيز السلطة في يد الشيخ عبدالله، الذي رأوا فيه امتدادًا للنهج المتشدد لوالده.**(العدواني، 2022، ص58)**

كما رصد الوكيل السياسي جيمس مور محاولات الشيخ عبدالله السالم للتموضع كلاعب سياسي رئيسي في مرحلة انتقالية حرجة، لكنه لم يلقَ القبول الكافي، لا من الأسرة الحاكمة، ولا من وجهاء البلد، ولا من الجانب البريطاني. ويبدو أن موقفه هذا شكّل بداية لصراع سياسي خفي مع الشيخ أحمد الجابر، أخذ أشكالًا مختلفة لاحقًا.**(العدواني، 2022، ص59–62)**

بعد تأخر دام أكثر من شهر منذ وفاة الشيخ سالم، عاد الشيخ أحمد الجابر إلى الكويت في الرابع والعشرين من مارس 1921م، ليجد المشهد السياسي مهيّأ لاستقباله كأمير جديد. فقد حظي بتأييد كامل من الأسرة الحاكمة، إضافة إلى دعم التجار الذين وجدوا فيه شخصية متوازنة، قادرة على الاستجابة لمطالبهم دون الدخول في صدام مع المصالح البريطانية أو مع توازنات الأسرة.وخلال الاجتماع الذي ضم التجار والوجهاء، تعهد الشيخ أحمد الجابر بما يلي**(IOR/R/15/1/513 ,1921, No.42/C)**:

- الاستجابة لمطالب العريضة، وأبرزها تشكيل مجلس شورى يجتمع مرة أو مرتين أسبوعيًا.
- فتح أبوابه لاستقبال الأهالي والاستماع إلى مطالبهم وشكاواهم.
- عدم اتخاذ قرارات كبرى دون التشاور مع الوجهاء**(IOR/R/15/1/513 ,1921, No.42/C)**.

وكان الشيخ خزعل، حاكم المحمرة، حاضرًا في هذا الاجتماع، ولعب دورًا توفيقيًا، إذ قال عبارته الشهيرة: "**دعوها تنتهِ على ذلك**"، في إشارة إلى ضرورة القبول بهذا التوافق وعدم التوسع في المطالب السياسية في هذه المرحلة الحساسة، فاختُتم الاجتماع بقبول جماعي وتثبيت الشيخ أحمد الجابر أميرًا للكويت[20] **(IOR/R/15/1/513 (,1921, No.49/C**.

يمكن القول إن مرحلة انتقال الحكم إلى الشيخ أحمد الجابر تمثل لحظة تحوّل في تاريخ الكويت السياسي، إذ للمرة الأولى يتم الضغط من قبل المجتمع المدني – ممثلًا في الطبقة التجارية – على الأسرة الحاكمة، وتُفرض صيغة للحكم ذات طابع مؤسسي محدود، عبر مجلس شورى له صفة استشارية. وقد قبل الأمير الجديد بهذه المطالب إدراكًا منه لحساسية المرحلة، ورغبة في ضمان استقرار الإمارة، خاصة في ظل التحديات الإقليمية المتمثلة بصعود نفوذ السلطان عبدالعزيز آل سعود، والرقابة البريطانية اللصيقة على الوضع الداخلي للكويت.

وفي الوقت ذاته، فإن الشيخ عبدالله السالم، الذي أدار الكويت مؤقتًا لما يزيد عن شهر، فشل في توظيف هذا الفراغ لفرض نفسه كحاكم فعلي. وقد يعود ذلك إلى افتقاده للدعم البريطاني، إلى جانب غياب الإجماع الأسري حوله، ما جعله يدخل في مسار تنافسي غير مباشر مع الشيخ أحمد الجابر، تطور لاحقًا إلى صراعات على النفوذ والإرث السياسي، ما يسلّط الضوء على التعقيد المتزايد في البنية السياسية للأسرة الحاكمة.

الخاتمة:

تمثل أزمة الخلافة التي تلت وفاة الشيخ مبارك الكبير عام 1915م إحدى أبرز المحطات المفصلية في التاريخ السياسي الحديث لإمارة الكويت، إذ أظهرت بوضوح مدى هشاشة النظام التقليدي القائم على الأعراف داخل الأسرة الحاكمة، عندما لا تقترن بترتيبات واضحة ومعلنة لانتقال السلطة. وقد أزاحت هذه الأزمة الستار عن تجاذبات الحكم في الكويت في بدايات القرن العشرين، التي كانت محكومة بثلاثة أضلاع رئيسية: الأسرة الحاكمة، النخبة الاقتصادية المتمثلة في طبقة التجار، والسلطة البريطانية التي كانت تمارس نفوذها في ظل اتفاقية 1899م.

لقد أظهر البحث أن التدخل البريطاني لم يكن محصورًا في الجانب الرمزي أو الدبلوماسي، بل كان مباشرًا وفاعلًا في صياغة مشهد الخلافة. فالدعم البريطاني الواضح للشيخ جابر المبارك ضد الشيخ سالم المبارك، ثم تفضيلها الشيخ أحمد الجابر لاحقًا على الشيخ عبدالله السالم، كان مؤشرًا على أن لندن لم تكن تقبل بأن تُترك مسألة الخلافة للاتفاق الداخلي فقط، بل تدخلت لحماية مصالحها وضمان الاستقرار في الكويت كمنطقة حيوية ضمن شبكة النفوذ البريطاني في الخليج.

وعلى الصعيد الداخلي، أبرزت الأزمة تحوّلًا مهمًا في موقع النخبة التجارية، التي بدأت تتبلور بوصفها قوة اجتماعية ذات مطالب سياسية واضحة، عبّرت عنها من خلال العرائض والاجتماعات مع الأسرة الحاكمة، مطالبة بإنشاء مجلس شورى لضبط القرار السياسي ومواجهة الانفراد بالسلطة. وهذا ما يُعد نواة أولى لنشوء المجتمع السياسي الكويتي الحديث، الذي سينمو تدريجيًا ويصل إلى محطات دستورية لاحقة.

أما الشيخ سالم المبارك، فقد مثّل حكمه مرحلة من التوتر والتناقض، إذ جمع بين الصلابة العسكرية والتشدد الديني من جهة، وبين غياب الحس السياسي والمرونة في التعامل مع الأزمات الداخلية والخارجية من جهة أخرى، الأمر الذي جعله محل انتقاد حاد من قبل البريطانيين وبعض وجهاء المجتمع الكويتي، لا سيما في ظل دعمه العلني للدولة العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى، وما ترتب على ذلك من حصار اقتصادي أنهك البلاد وأضر بمصالح التجار.

وفي النهاية، فإن هذه الفترة الممتدة من عام 1915م حتى 1921م، لم تكن مجرد أزمة خلافة بين أبناء الشيخ مبارك، بل كانت لحظة تاريخية فارقة أعادت تشكيل بنية الحكم والعلاقة بين السلطة والمجتمع، وأدخلت الكويت في مسار جديد من التنظيم السياسي، اتسم بداية بملامح الشورى والتمثيل، وانتهى لاحقًا بظهور مؤسسات أكثر تنظيمًا، مثل مجلس الشورى في 1921، وصولًا إلى المجلس التشريعي والدستور لاحقًا.

لقد أرست هذه التجربة، رغم اضطراباتها، مبدأً سياسيًا مهمًا مفاده أن الحكم في الكويت، وإن ظل محصورًا داخل أسرة آل الصباح، لا يمكن عزله عن رأي المجتمع وتوازنات القوى المحلية والدولية، وهو ما شكّل قاعدة راسخة استندت إليها الدولة الكويتية لاحقاً في تطورها السياسي الحديث.

Abstract

The British Influence on the Selection of the Ruler of the Emirate of Kuwait (1915–1921)

By Faisal Mohammad Nahar Aladwani

This research explores a critical period in Kuwait's history, spanning from the death of Sheikh Mubarak Al-Sabah in 1915 to the passing of Sheikh Salem Al-Mubarak in 1921. It focuses on the sharp interplay between internal Kuwaiti affairs and British influence, particularly regarding the mechanisms of power succession within the Al-Sabah ruling family. The death of Sheikh Mubarakmarked the beginning of a tense and uncertain phase, particularly due to the growing ambitions of his sons, notably between Sheikh Jaber and Sheikh Salem.

During World War I, the British sought to maintain stability in Kuwait, a vital part of their strategic interests in the Gulf region. They intervened both directly and indirectly to ensure the rise of a ruler aligned with their agenda. British records provide valuable insight into this intervention, documenting their support for Sheikh Jaber, their cautious observation of Sheikh Salem, and later, their inclination toward Sheikh Ahmad Al-Jaber.

The research also examines the shifting public sentiment, particularly among Kuwaiti merchants, toward the internal and external policies of the ruling figures during this period, including the impact of the British-imposed blockade and disputes with Abdulaziz Al-Saud.

The study highlights the early formation of a more structured system of governance in Kuwait, shaped by a blend of local political dynamics and colonial British influence. This era marked a turning point in establishing a new political model in Kuwait one that balanced traditional authority with emerging external pressures.

Keywords: Kuwait – Salem Al-Mubarak – Jaber Al-Mubarak – Britain – Rule.

الهوامش

[1] IOR/R/15/1/513From Trevor, Bushire, To Foreign, Delhi, Repeated Basra, 5th Dec 1915. No.1334

[2] IOR/R/15/1/513From Lt-Colonel W.G.Grey, Political Agent, Kuwait to The Honourable the Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, 3rd Dec 1915. No.C39.

[3] IOR/R/15/1/513 From Commodore Juno to Trevor Bushire، 4th Dec 1915. No.732 C.

[4] IOR/R/15/1/513 From Commodore Juno to Trevor Bushire، 5th Dec 1915. WDS.21.

[5] IOR/R/15/1/513 Letter of Proceedings H.M.S "Bramble" at Bushire، Signed by Lieutenant Commander John Beikford، 11th Dec 1915. No.5.

[6]في عام 1915م، اندلعت ثورة عنيفة من قبيلة العجمان ضد الأمير عبدالعزيز آل سعود في منطقة الأحساء، حيث تمكنت القبيلة من تطويق قواته ومحاصرته في مدينة الهفوف، مما شكّل تهديدًا مباشرًا لمكانته العسكرية والسياسية في المنطقة. ومع تصاعد الأزمة، شرعت قبيلة العجمان في الاعتداء على قوافل ومواشي قادمة من الكويت، الأمر الذي أدّى إلى زعزعة الأمن والتأثير على المصالح الاقتصادية الكويتية.

إزاء هذا الوضع الحرج، طلب عبدالعزيز آل سعود المساعدة من حليفه الشيخ مبارك الصباح، الذي لم يتردد في إرسال نجله الشيخ سالم المبارك على رأس قوة عسكرية لدعم عبدالعزيز وفك الحصار عنه. وقد نجح الشيخ سالم بالفعل في كسر الحصار المفروض على الهفوف، مما ساهم في إنقاذ عبدالعزيز من وضع حرج كاد أن يُنهي طموحاته في السيطرة على شرق الجزيرة العربية.

وفي أعقاب ذلك، تم التوافق بين الشيخ مبارك وعبدالعزيز آل سعود على شنّ حملة عسكرية مشتركة ضد قبيلة العجمان، والتي تُوجت بمعركة كنزان الحاسمة. وقد تمكن الطرفان خلالها من تحقيق انتصار عسكري مهم، دفع بقبيلة العجمان إلى التراجع نحو مناطق حدودية قريبة من الأحساء.

ومع استمرار الضغط العسكري، وجدت قبيلة العجمان نفسها محاصَرة من قبل القوات السعودية وقوات الشيخ سالم المبارك. وفي خضم هذا الموقف الصعب، لجأ زعماء العجمان إلى الشيخ سالم طالبين الأمان واللجوء السياسي، مستغلين العلاقات القديمة والتقليدية بين الكويت وبعض فروع القبيلة. وقد وافق الشيخ سالم على منحهم الحماية، انطلاقًا من اعتبارات إنسانية وقبَلية وربما سياسية أيضًا، غير أن هذا القرار قوبل باستياء كبير من قبل عبدالعزيز آل سعود، الذي رأى فيه خرقًا للتحالف العسكري وتجاوزًا لتوازن القوى الذي بدأ يُرسَّخ آنذاك.

وقد ترتب على هذه الخطوة توتر واضح في العلاقات بين الطرفين، حيث اعتبر عبدالعزيز أن توفير الحماية للعجمان يمسّ بهيبته ويقوّض مشروعه في إحكام السيطرة على مناطق الأحساء والقطيف، وهو ما ألقى بظلاله لاحقًا على طبيعة العلاقات السعودية–الكويتية خلال تلك المرحلة الحساسة من تشكّل الدولة الحديثة في الجزيرة العربية.

* فتوح عبدالمحسن الخترش، تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية، منشورات ذات السلاسل ط3 2016م، ص135–140.

* خالد حمود السعدون، العلاقات بين نجد والكويت، 1902–1922م، منشورات ذات السلاسل ط3 2015م، ص173–181.

*هـــ.ر.ب. ديكسون، الكويت وجاراتها، الجزء الأول، منشورات ذات السلاسل ط2 2002م، ص144–145.

[7] IOR/R/15/1/513 Translation letter from Shaikh Jabir bin Mubarak to the Political Agent Kuwait 7th Dec 1915. No.C41

[8]IOR/R/15/1/513 British Residency and Consulate-General Bushire, 4th Jan 1916. No.7-C.

[9] IOR/R/15/1/513From Cox، Basrah to Arbur، Cairo Repeated Delhi، 4th Feb 1917. No.840.

[10] IOR/R/15/1/513 From Cox, Basrah to Foreign, Delhi and Sacy of State. Dated 7th Feb 1917. No.910.

[11]أشار الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، روبرت هاملتون، في تقاريره إلى أن سياسة الشيخ جابر المبارك تجاه الدولة الناشئة جنوب إمارة الكويت – ويُقصد بها هنا إمارة نجد والإحساء 1913–1921م بقيادة عبدالعزيز آل سعود – اتسمت باللين والضعف، وهو ما رآه يُشكّل تهديدًا محتملًا لاستقرار الكويت وأمنها الإقليمي. وقد لاحظ هاملتون أن هذا النهج المتساهل سمح بنمو نفوذ آل سعود قرب حدود الكويت دون اتخاذ إجراءات رادعة أو احترازية.

ولذلك، عبّر هاملتون عن نوع من الارتياح عقب وفاة الشيخ جابر وتولي أخيه الشيخ سالم المبارك زمام الحكم، مبررًا هذا الشعور بكون الكويت – في ظل التحديات السياسية والعسكرية المحيطة – في أمس الحاجة إلى قيادة أكثر حزماً وصلابة في التعامل مع الأخطار الخارجية، وخاصة تلك القادمة من الجنوب.

وقد رأى المسؤول البريطاني أن شخصية الشيخ سالم، بطبيعتها العسكرية الصارمة وتاريخه في المواجهات القبلية، تُناسب المرحلة أكثر من سياسة أخيه المتساهلة. ومن هذا المنظور، فإن الموقف البريطاني لم يكن محايدًا بالكامل، بل حمل تفضيلًا ضمنيًا لأسلوب الحزم الذي تبنّاه الشيخ سالم، باعتباره أكثر انسجامًا مع مصالح بريطانيا الأمنية في منطقة الخليج، في وقت كانت فيه تسعى إلى تأمين حدود حلفائها المحليين أمام تمدد النفوذ السعودي المتصاعد. للمزيد أنظر:

*IOR/R/15/1/513 Political Agency، Kuwait، To Hon’ble Lt-Colonel Sir P.Z.Cox، K.C.S.I.، K.C.I.E، Political Resident in the Persian Gulf and Chief Political Officer، Basrah. 6th Feb 1917.

[12] IOR/R/15/1/513Political Agency، Kuwait 6th Feb 1917. No.152.

[13] IOR/R/15/1/513 To Civil Commissioner Baghdad، 19th Sep 1918. No.130 C.

[14] IOR/R/15/1/513Secret Letter from Lieutenant Assistant Political Agent، Kuwait 4th Sep 1918.

[15] IOR/R/15/1/522 From Political Agency, Kuwait. To the Civil Commissioner, Baghdad, Dated 17th July 1920, No.59 C.

[16]تشير إحدى الوثائق البريطانية إلى أن الوكيل السياسي في الكويت آنذاك، دانيال ماكولوم، كان على دراية متزايدة بحالة الاستياء الشعبي المتنامي في الكويت، لا سيما في أوساط التجار، نتيجة للسياسات المتشددة التي انتهجها الشيخ سالم المبارك في إدارة الحكم. وقد عبّر ماكولوم عن هذا الغضب في تقاريره، مؤكّدًا أن طريقة الشيخ سالم في التعامل مع الشؤون الاقتصادية والمالية، وخاصة ملف الضرائب والجمارك، كانت محل انتقاد واسع من قبل النخبة التجارية في البلاد.

ويُعزى جزء كبير من هذا الاستياء إلى تداعيات الحصار البريطاني على الكويت في عام 1918، والذي فُرض على خلفية دعم الشيخ سالم غير المباشر للدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى، في وقت كانت فيه بريطانيا تخوض صراعًا وجوديًا ضد القوى المركزية. وقد أثّر هذا الحصار بشكل مباشر على حركة التجارة في الكويت، مما أدى إلى خسائر اقتصادية كبيرة للتجار، وزاد من حدة التوترات بين السلطة والتجار المحليين.

وتكشف الوثيقة أيضًا أن ماكولوم أجرى لقاءً خاصًا مع شخصية كويتية بارزة – لم يُذكر اسمها على الأرجح خشية الإضرار بعلاقته بها أو مخافة الانتقام منها – حيث أعربت هذه الشخصية عن امتعاضها الشديد من سياسات الشيخ سالم. ووفقًا لماكولوم، فقد اتُّهم الشيخ بشكل صريح بأنه يسعى إلى احتكار العوائد الجمركية لصالحه، دون مراعاة لمصالح التجار أو العدالة الاقتصادية.

وكانت من أبرز الشكاوى التي أثارها التجار، فرض الشيخ سالم ضرائب وجمارك كاملة على البضائع العابرة فقط عبر ميناء الكويت – تلك التي لا تُستهلك محليًا بل تمر إلى وجهات أخرى – في حين كان من المعتاد أن تُعفى هذه البضائع أو تُفرض عليها رسوم رمزية في ظل أنظمة التجارة الحرة. وقد اعتُبر هذا الإجراء خرقًا للعرف التجاري السائد، ومصدرًا غير مشروع لتعظيم دخل السلطة، وهو ما ولّد شعورًا عميقًا بالغضب والإحباط لدى التجار، الذين كانوا يشكّلون عماد الاقتصاد الكويتي وقوة سياسية مؤثرة في المجتمع المحلي.

تُبرز هذه الحادثة مدى هشاشة العلاقة بين الحاكم والنخبة الاقتصادية في تلك المرحلة، وتكشف أيضًا عن حدود شرعية السلطة في ظل غياب نظام مؤسسي واضح، إذ أن تجاوز الشيخ سالم للمصالح الاقتصادية للتجار لم يُنظر إليه فقط كقرار إداري، بل كمساس بالتوازن السياسي والاجتماعي في الإمارة. للمزيد أنظر:

*IOR/R/15/1/513 To Civil Commissioner Baghdad, 19th Sep 1918.

*IOR/R/15/1/513 Secret Letter from Lieutenant Assistant Political Agent ،Kuwait 4th Sep 1918

* عيسى دشتي وفيصل العدواني، تاريخ الكويت بين المصادر المحلية والوثائق البريطانية: الشيخ سالم مبارك الصباح نموذجاً (1917-1921) ، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مجلد 74، العدد 118، أكتوبر 2024.

[17] IOR/L/PS10/925 Civil Commissioner, Baghdad, To S. of S, Dated 29th August 1920, C.F.W./H/P. No.2026.

[18] IOR/L/15/1/522 From Political Kuwait to High Commissioner Baghdad, Dated 11th received 12th Feb 1921. No. 43/C.

[19]OR/R/15/1/504/0258 Political Agency, Kuwait, Dated 28th December 1919. No.95.

[20] IOR/R/15/1/513From Political ،Koweit ،To High Commissioner ،Baghdad ،26th Feb received 27th Feb 1921. No.49/C.

قائمة المصادر والمراجع: –

المصادر والمراجع العربية:

- الرشيد،عبدالعزيز. (1926). *تاريخ الكويت* (ط.1)، المحققة خالد عبدالقادر الرشيد. المكتبة العصرية.
- بوحاكمة، أحمد. (1984) *تاريخ الكويت الحديث* (ط.1). ذات السلاسل.
- العدواني، فيصل. (2022). تداول الحكم في الكويت منذ النشأة إلى قيام الدولة [رسالة ماجستير منشورة]. جامعة الكويت.
- الأصقه، سلطان. (2014). إمارة الكويت في ظل التنافس الدولي في عهد الشيخ مبارك الصباح. 1896–1915م. منشورات ذات السلاسل، الكويت.
- دشتي، عيسى والعدواني، فيصل (2024). تاريخ الكويت بين المصادر المحلية والوثائق البريطانية: الشيخ سالم مبارك الصباح نموذجاً (1917–1921)، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مجلد 74، العدد 118.
- الخترش، فتوح.(2016) *تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية 1890-1921م*(ط.3). منشورات ذات السلاسل.
- السعدون، خالد. (2015). العلاقات بين نجد والكويت، 1902–1922م، (ط3)، منشورات ذات السلاسل، الكويت.
- ديكسون،هـــ .ر. ب. (1990) *الكويت وجاراتها*(ط.2). دار صحارى للطباعة والنشر. (العمل الأصلي نشر في عام 1956)
- الوقيان، خليفة. (2010). الثقافة في الكويت: بواكير – اتجاهات – ريادات، (ط4)، المجلس الوطني للثقافة والأدب والفنون، الكويت.
- الشملان، سيف. (1986) *من تاريخ الكويت* (ط.2). ذات السلاسل، الكويت.

- الريحاني، أمين. (1951). *ملوك العرب* (ط.3). مطابع صادر ريحاني.
- خزعل، حسين. (1962) *تاريخ الكويت السياسي* (ط.1).دار الكتب.

المصادر الأجنبية:

الوثائق البريطانية:

مكتب سجلات الهند(Indian Office Records) في المكتبة البريطانية قسم الدراسات الآسيوية والأفريقية (Asian and African Studies) المملكة المتحدة.

- IOR/R/15/1/513
- IOR/R/15/1/514
- IOR/R/15/1/522
- IOR/L/PS/10/925
- IOR/L/PS10/925
- IOR/L/15/1/522
- IOR/R/15/1/504/0258